# الرصد الحقوقي

## لتظاهرات حركة GENZ212 بجهة سوس ماسة 2025

تابعت هيئات الائتلاف الحقوقي بجهة سوس ماسة، باهتمام بالغ، مجريات الأحداث المرتبطة بالمسيرات الاحتجاجية المنظمة بكل من

1. عمالة أكادير إداوتنان على مستوى مدينة أكادير
2. عمالة إنزكان ايت ملول على مستوى مدينة انزكان
3. إقليم شتوكة أيت باها على مستوى مدينة ايت عميرة
4. إقليم تيزنيت على مستوى مدينة تيزنيت
5. إقليم تلرودانت على مستوى مدينة أولاد تايمة .

وهي الاحتجاجات التي جاءت في ظل مناخ اجتماعي شعبي يتسم بالاحتقان في ظل تنامي مشاكل بعض القطاعات الحيوية و على رأسها قطاعي الصحة التعليم و التشغيل، مع تسجيل استياء عميق لدى الشباب من ضعف آليات الحوار و المشاركة الممنوحة لهم، و قد رافق بعض هذه التظاهرات مجموعه من أحداث العنف و التخريب وقفت عليها فرق الهيئات الحقوقية على مجموعة من المعطيات التي تستوجب التوضيح للرأي العام:

### I. السياق القانوني والتنظيمي

وفق لتصريح المتظاهرين فإن الاحتجاجات تندرج في إطار مقتضيات الفصل 29 من الدستور التي تكفل الحق في التظاهر السلمي و أيضا مقتضيات المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية و كذا المادة 11 من الميثاق الإفريقي لحقوق الانسان و المادة 20 من الإعلان العالمي.

و وفق تصريحات رجال السلطة فإن احترام حرية التظاهر لا تتعارض مع ضرورة التصريح و الإشعار به وفقا للقانون لحماية الحق العام و حقوق الأغيار في حالة وقوع انفلات وحيث أن هذه التظاهرات لم تكن موضوع طلبات أو إشعارات رسمية كما هو منصوص عليه بالظهير شريف الضابط للتجمعات العمومية، وصدرت فيها قرارات منع رسمية لم تكن موضوع طعن أمام السلطة القضائية المختصة ، و تم تبليغها للسلطات الأمنية المختصة من أمن وطني، درك ملكي و قوات مساعدة، كما تم نشرها للعموم ، مع التنبيه إلى أن خرقها يشكل مخالفة صريحة لمقتضيات القانون و حسب نفس المصرحين فإنه من منظور قانوني بحت تكون.

و حسب ما سجلناه في اليومين المعنيين بالملاحظة فالتدخلات الأمنية لم تمس بالوقفات المحدودة في المكان و الزمان بل فقط بالمظاهرات حاشدة و المسيرات بالشارع العام.

## II. الأحداث الموثقة

يومي الاثنين و الثلاثاء29 و 30 شتنبر 2025 انطلاقا من الساعة االرابعة بعد الزوال توزعت اللجن الحقوقية التابعة للهيئات المشكلة للائتلاف على مختلف المدن التي تم إعلان تنظيم وقفات احتجاجية بها على صعيد جهة سوس ماسة و قد سجلت الملاحظات التالية على صعيد كل مدينة

### 1. مدينة انزكان

شهدت مدينة إنزكان ليلة الثلاثاء 30 شتنبر 2025 احتجاجات شارك فيها عشرات الشباب، بدأت حوالي الساعة السادسة مساءً بالقرب من مركز "صحرا مول". وتطوّر الوضع إلى اشتباكات، حيث بدأ جزء من المحتجين برشق عناصر القوات المساعدة بالحجارة، مما أدى إلى عمليات كرّ وفرّ بينهم وبين قوات الأمن. و قد تم تسجيل أبرز الأحداث التالية

- **مهاجمة المركبات الأمنية والخاصّة:** أقدم محتجون على تكسير سيارة للأمن الوطني في ساحة مدرسة الفضيلة، وإحراق دراجتين ناريتين للشرطة. كما تعرّضت العديد من سيارات الخواص للتخريب بعد قلب بعضها وسرقة محتوياتها كما تعرضت سيارات تابعة للأمن للرشق المكثّف بالحجارة من قبل المحتجين
- **إحراق وتخريب منشآت عامة:** قام محتجون بإضرام النار في وكالة بريد المغرب (مكتب البريد) واقتحموا وكالة تابعة لبنك سهام، ما أدى إلى إتلاف واجهتها الزجاجية. كما حاولوا اقتحام المركز التجاري مرجان إنزكان وقاموا بتكسير أجزاء من واجهات الزجاج الخاصة به. إضافة إلى ذلك، أضرم المحتجون النار في مقهى "شهرزاد" وصيدلية "الساحة" وجزء من عمارة سكنية مجاورة لها، ودمّروا العديد من التجهيزات في شارع محمد الخامس بما فيها إشارات المرور وممتلكات عمومية أخرى حتى أن بعض المشاغبين فجّروا قنينة غاز في الشارع العام خلال الفوضى
- **نهب ممتلكات خاصة ومحلات:** توسّعت موجة التخريب لتطال ممتلكات خاصة؛ حيث اقتحم بعض المحتجين محلات تجارية لبيع الحلي والمجوهرات وقاموا بنهبها. وحاولت مجموعة منهم اقتحام السوق البلدي لإنزكان بهدف تخريب وسرقة المتاجر، إلا أن تُجّار السوق تصدّوا لهم وسارعوا إلى حماية محلاتهم بأنفسهم إلى حين وصول التعزيزات الأمنية. وتعرضت أيضًا فروع عدد من الأبناك للتخريب والسرقة وإشعال الحرائق داخلها، وفق ما أظهرته الصور المتداولة صباح اليوم التالي
- أسفرت هذه الأحداث عن خسائر مادية جسيمة مست الممتلكات العامة والخاصة في إنزكان. وقد أكد لنا مصدر رسمي بعين المكان إصابة أكثر من 60 من عناصر القوات العمومية بجروح متفاوتة خلال هذه المواجهات، مع تخريب وإحراق 3 مركبات أمنية و4 سيارات خاصة، إضافة إلى تضرر 3 وكالات بنكية ووكالة تأمين وصيدلية وعدة محلات تجارية بالمدينة. وتواصلت أعمال الشغب في إنزكان حتى الساعات الأولى من صباح الأربعاء (1 أكتوبر)، قبل أن تتمكن السلطات من احتوائها بالكامل.
- **تعامل السلطات:** شهدت إنزكان انتشارًا أمنيًا كثيفًا ليلة الحادث، حيث تدخلت قوات الأمن بمختلف تشكيلاتها لفرض النظام وحماية الممتلكات. واستمر تدخل العناصر الأمنية والسلطات المحلية لمحاولة احتواء حملة التخريب والسرقة إلى ما بعد منتصف الليل وقد أفضت العمليات الأمنية إلى توقيف عدد من المتورطين في أعمال التخريب والسرقة، بينهم قاصرون ضبطوا في حالة تلبس وفي خضم هذه الأحداث، حضر والي جهة سوس ماسة سعيد أمزازي شخصيًا إلى عين المكان برفقة والي أمن الجهة ومسؤولين أمنيين آخرين لمتابعة الوضع عن كثب والإشراف على استتباب الأمن .

2. **مدينة ايت عميرة**

في جماعة خميس آيت عميرة بإقليم اشتوكة آيت باها، اندلعت احتجاجات مشابهة مساء الثلاثاء 30 شتنبر 2025 حيث عاين مراقبونا تجمع عشرات الشباب في ساحة أسرير حوالي السابعة مساءً، رافعين مطالب اجتماعية، لكن سرعان ما انزلقت المظاهرة إلى أعمال عنف بعد أن بدأ بعض المحتجين برشق عناصر القوات المساعدة بالحجارة بشكل مفاجئ. أدى ذلك إلى إشعال المواجهات وتحويل المسيرة السلمية المفترضة إلى أحداث شغب وتخريب في المنطقة

أبرز أحداث الشغب والتخريب في آيت عميرة:

- **إحراق وتكسير عربات أمنية:** أقدم محتجون على إحراق وتخريب عدد من سيارات القوات العمومية التابعة لكل من القوات المساعدة والدرك الملكي، مما عمّق حالة الفوضى والهلع بين السكان.
- **استهداف مرافق وممتلكات عامة:** قام مثيرو الشغب أيضًا بتخريب واجهات وكالات بنكية عبر الرشق بالحجارة، مما أدى إلى تهشيم زجاجها وإلحاق أضرار بها. كما أضرموا النار في عدد من حاويات النفايات في الشوارع، كما أن جميع الوكالات البنكية في مركز آيت عميرة تعرضت لأضرار متفاوتة خلال هذه الأحداث.
- **إغلاق المحلات وتطويق المنطقة:** على إثر اندلاع أعمال الشغب، اضطر أصحاب المحلات التجارية والمقاهي في مركز آيت عميرة إلى إغلاق أبوابهم مبكرًا على غير العادة لحماية ممتلكاتهم. وقد خيم التوتر على أحياء المنطقة وسط مخاوف الساكنة من تصاعد العنف.

أمام هذا الوضع، استنفرت السلطات الأمنية قواها في آيت عميرة؛ حيث حلت تعزيزات إضافية من مختلف الأجهزة (الأمن الوطني والدرك والقوات المساعدة) إلى الموقع للتدخل العاجل. تعاملت هذه القوات بحزم مع المتظاهرين العنيفين، فقامت بتفريقهم ومنعت امتداد أعمال التخريب إلى أحياء أخرى مجاورة بشكل حال دون وقوع كارثة أوسع. وقد أسفرت التدخلات عن توقيف عدد من المتورطين في أحداث الشغب هذه .

وفق الملاحظ، خلفت هذه المواجهات إصابات في صفوف القوات العمومية و المحتجين وأضرارًا مادية بالممتلكات: حيث سجل ، تخريب وإحراق حوالي 12 سيارة تابعة للقوات العمومية وأخرى خاصة خلال الأحداث ولم نرصد إصابات خطيرة في صفوف المدنيين تلك الليلة.

3. **مدينة تيزنيت**

على غرار انزكان و ايت عميرة شهدت ليلة الثلاثاء 30 شتنبر 2025 أحداث شغب أعقبت الاحتجاجات الشباب افي أحياء المدينة حيث خرجت الأمور عن السيطرة عندما تحول الاحتجاج إلى مواجهة مع السلطات، خصوصًا بعد محاولة تفريق التجمعات من طرف الأمن وما تلاها من ردود فعل عنيفة من بعض المحتجين

**أهم الحوادث المسجلة في تيزنيت:**

- **إحراق صناديق القمامة ومركبات:** قام محتجون في تيزنيت بإضرام النار في عدد من حاويات الأزبال في الشوارع، ما أدى إلى انتشار النيران في بعض النقاط بالمدينة. كما أقدم بعضهم على إحراق سيارات خاصة كانت مركونة في الشارع العام، مخلفين أضرارًا جسيمة لأصحابها
- **استهداف مؤسسة بنكية وتخريب ممتلكات عامة:** تطايرت الحجارة لتصل إلى وكالة بنكية تابعة لبنك CIH، حيث تعرضت واجهتها للتحطيم وتم اقتحامها من قبل المشاغبين وتخريب محتوياتها الداخلية. ولم يسلم عدد من الممتلكات العمومية من التخريب، إذ دُمّرت لوحات إشارات المرور وحواجز حديدية في بعض الشوارع خلال الفوضى العارمة التي عمت المدينة

أدت هذه الأحداث إلى خسائر مادية كبيرة لحقت بالبنية التحتية والممتلكات الخاصة. وبحسب الملاحظ فقد عاينا إصابة 8 عناصر على الأقل من قوات الأمن ، كما تعرضت سيارة خاصة واحدة على الأقل

لأضرار جسيمة جراء أعمال التخريب. وقد اضطرت القوات العمومية إلى التدخل الفوري في شوارع تيزنيت لوقف الانفلات، وتمكنت بعد جهود مكثفة من تطويق بؤر الشغب وتفريق المتجمهرين بالعنف. ونتج عن ذلك توقيف عدد من المتورطين في أعمال التخريب، حيث اعتقلتهم الشرطة على الفور تمهيدًا لعرضهم على الجهات القضائية وبحلول الساعات الأولى من صباح الأربعاء 1 أكتوبر استعادت المدينة هدوءها النسبي، بعدما انتشرت تعزيزات أمنية إضافية لضمان عدم تجدّد الاضطرابات

أكدت السلطات المحلية في تيزنيت أن هذه الاحتجاجات كانت غير مصرح بها قانونيًا، وأنها جاءت امتدادًا لدعوات إلكترونية مجهولة عبر الإنترنت.

### 4. مدينة أولاد تايمة.

شهدت مدينة أولاد تايمة مساء الثلاثاء 30 شتنبر 2025 خروج مظاهرات مهمة للمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان. ورغم أن هذه الوقفة الاحتجاجية بدأت بشكل سلمي، إلا أنها تحوّلت في بعض أحياء المدينة إلى أحداث شغب وانفلات أمني، لم تُمنح التظاهرة أي ترخيص مسبق، فتعاملت معها السلطات كتجمع غير قانوني خصوصًا بعدما خرجت عن السيطرة.

**أبرز الوقائع في أولاد تايمة (تارودانت):**

- **رشق بالحجارة وتخريب ممتلكات:** شهدت بعض المناطق في أولاد تايمة أعمال عنف وتمثلت في رشق قوات الأمن بالحجارة من قبل شبّان محتجين، مما أدى إلى تسجيل إصابات مادية في الممتلكات. كما وقعت خسائر مادية في بعض المحلات التجارية والسيارات بالمدينة جراء هذه الاعتداءات، حيث تم تهشيم واجهات محلات وتكسير زجاج سيارات مملوكة لمواطنين. طال التخريب أيضًا بعض الممتلكات العامة، وإن كان نطاقه أخف مقارنة المدن الأخرى.
- **الاستجابة الأمنية :** فور رصد الانفلات الأمني، تدخلت مصالح الأمن والقوات العمومية بحزم في أولاد تايمة لاحتواء الوضع. وقد عززت السلطات تواجدها الميداني بوحدات إضافية، وطوقت المناطق التي شهدت الشغب لمنع انتشاره. نجحت هذه الإجراءات في فرض النظام واستعادة الهدوء نسبياً بعد وقت وجيز من اندلاع الفوضى.

أسفرت العملية الأمنية عن اعتقالات واسعة في صفوف المشتبه بتورطهم في أعمال الشغب. حيث تم توقيف ما يزيد عن 40 شخصًا بينهم عدد من القاصرين، وتمت إحالتهم على التحقيق الرسمي.

### 5. مدينة أكادير

شهدت مدينة أكادير مسيرات ليلية اتسمت بالفوضى والتخريب تسببت في صدمة واستياء واسع لدى الساكنة. ففي ليلة 29 شتنبر 2025، خرج مئات القاصرين والشباب في مسيرة جابت الشوارع الرئيسية للمدينة، وأدت إلى حدوث دمار واسع خلفته وراءها. اتسمت تلك الليلة العصيبة بأعمال تخريب شملت تكسير وتخريب واجهات عدد من الإقامات السكنية والمؤسسات البنكية وتحطيم زجاج سيارات خاصة عديدة، بالإضافة إلى إتلاف ممتلكات عمومية في الطرقات. ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ فقد توجهت مجموعات من مثيري الشغب نحو المنطقة السياحية على شاطئ أكادير محاولةً ترويع السكان والسياح الأجانب هناك .

ورغم حجم الفوضى التي شهدتها أكادير تلك الليلة، لم ترصد إصابات بليغة في صفوف قوات الأمن، لكن الخسائر المادية كانت فادحة، إذ أن المحتجين قاموا باقتحام وتخريب عدة مؤسسات وإدارات ووكالات بنكية ومحلات تجارية في أكادير خلال هذه الاحتجاجات، مع القيام بأعمال نهب وسرقة بداخلها. وشمل التخريب في أكادير مرافق حيوية في المدينة، وأثار حالة من الذعر بين السكان استدعت انتشارًا أمنيًا غير مسبوق لإعادة النظام.

## III. تقييم تدخل السلطات الأمنية

في ضوء المراقبة الحقوقية الميدانية التي رافقت الاحتجاجات غير المرخصة بمدن أكادير، إنزكان، آيت عميرة، تيزنيت وأولاد تايمة، لوحظ أن السلطات العمومية واجهت هذه الأحداث بمزيج من **التأطير الوقائي والتدخل الأمني المباشر**.

### 1. الإيجابيات

- سجل الرصد الحقوقي أن السلطات اعتمدت، في المراحل الأولى، على الانتشار الأمني المكثف ومراقبة تحركات المحتجين بهدف احتواء الوضع وتفادي الاحتكاك المباشر، خاصة في أكادير وإنزكان.
- في إنزكان، لوحظ الحضور الميداني المباشر للمسؤولين الترابيين والأمنيين، وعلى رأسهم والي الجهة، لمتابعة الوضع عن قرب والإشراف على عمليات استتباب النظام.
- في آيت عميرة وتيزنيت، تم تسجيل تعزيزات أمنية إضافية ساعدت على منع امتداد أعمال التخريب إلى أحياء ومراكز أخرى، وهو ما حال دون وقوع أضرار أوسع.
- التدخلات الأمنية ساهمت، في معظم الحالات، في استعادة الهدوء النسبي خلال نفس الليلة، رغم كثافة أعمال الشغب وحدّتها.

### 2. الملاحظات النقدية

- رغم الانتشار الأمني المسبق، فإن التدخلات في بعض المدن جاءت متأخرة نسبياً، ولم يتم الحسم في الوضع إلا بعد تفاقم أعمال التخريب وإلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات العامة والخاصة، كما حدث في إنزكان وأكادير.
- غياب آليات استباقية للحوار والتواصل مع المحتجين جعل المقاربة الأمنية في كثير من الأحيان الوسيلة الوحيدة للسيطرة على الوضع، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى نجاعة التدبير الوقائي.
- تم تسجيل عدد كبير من الإصابات في صفوف القوات العمومية، خصوصاً في إنزكان، مما يعكس حدة المواجهات ويطرح تساؤلات حول أدوات الحماية والاستعدادات اللوجستية.

### 3. التقييم

**بناءً على ما سبق، يمكن القول إن تدخل السلطات تميز بحرص واضح على ضبط النفس في مراحله الأولى، وهو ما يشكل جانباً إيجابياً يحسب لصالح المقاربة الأمنية المتبعة. غير أن تأخر الحسم في بعض البؤر وغياب آليات الوساطة الموازية سمحا بتفاقم الأضرار ووقوع خسائر مادية واسعة. ومن ثم، فإن التقييم الحقوقي يقف بين الإشادة بضبط النفس والتدخل الميداني الحازم عند الضرورة، وبين التنبيه إلى ضرورة تطوير الآليات الوقائية والاستباقية بما يضمن مستقبلاً التوفيق بين الحق في الاحتجاج السلمي وحماية النظام العام والممتلكات.**

## IV. الملاحظات العامة

1. **غياب الترخيص القانوني** :معظم الاحتجاجات التي شهدتها مدن أكادير، إنزكان، آيت عميرة، تيزنيت وأولاد تايمة كانت غير مرخصة، و لم تكن على شكل وقفات ما جعلها تخرج منذ البداية عن الإطار القانوني المنظم للتجمعات العمومية.
2. **تداخل الاحتجاج السلمي بأعمال التخريب** :لوحظ أن عدداً من الوقفات بدأت بطابع سلمي، لكن سرعان ما تحولت إلى مواجهات عنيفة نتيجة اندساس مجموعات استغلت الوضع للقيام بأعمال تخريب ونهب.
3. **ارتفاع حجم الخسائر المادية** :شملت الأضرار مؤسسات عمومية (مكاتب بريد، وكالات بنكية، مرافق تجارية وصحية) وممتلكات خاصة (سيارات، محلات تجارية، منازل)، وهو ما انعكس سلباً على الأمن الاقتصادي والاجتماعي المحلي.
4. **إصابات في صفوف القوات العمومية** :سُجّلت أعداد مهمة من الإصابات في صفوف عناصر الأمن، خصوصاً في إنزكان، ما يعكس حدة المواجهات وخطورة الأساليب المستعملة (رشق بالحجارة، إشعال الحرائق، استعمال مواد قابلة للانفجار).
5. **ضبط النفس الأمني** :تم تسجيل ميل عام لدى السلطات نحو التأطير والمراقبة قبل التدخل المباشر، وهو ما ساهم في تقليل حجم الإصابات في صفوف المدنيين، رغم تأخر الحسم أحياناً وامتداد الأضرار.

## V. الموقف الحقوقي

بناءً على المعطيات الميدانية والرصد الحقوقي للأحداث التي عرفتها مدن أكادير، إنزكان، آيت عميرة، تيزنيت وأولاد تايمة، فإننا نؤكد على ما يلي:

- **الإدانة الصريحة لكل أشكال العنف والانفلاتات الأمنية** التي رافقت الاحتجاجات، بما في ذلك أعمال التخريب، الحرق، النهب، واستهداف الممتلكات العمومية والخاصة، والتي لا تمت بصلة إلى الحق في التظاهر السلمي.
- **التأكيد على أن الاحتجاج السلمي حق دستوري مكفول**، غير أن تحويله إلى وسيلة للتخريب والاعتداء على حقوق الآخرين يعد خرقًا للقانون ومساسًا خطيرًا بالأمن العام.
- **اعتبار ما وقع انحرافًا خطيرًا عن جوهر المطالب الاجتماعية المشروعة**، وتشويهاً لصورة الحركات الاحتجاجية، وإضرارًا بالمصلحة العامة وبالسلم الاجتماعي.
- **دعوة مختلف الأطراف**، بما فيها السلطات العمومية، الفاعلين المدنيين، وعموم المواطنين، إلى تحمّل مسؤولياتهم المشتركة في حماية الأرواح والممتلكات وضمان سلمية أي تعبير احتجاجي.
- **التنبيه إلى أن الحفاظ على التوازن بين حماية الحقوق والحريات وصون النظام العام** يظل خيارًا استراتيجيًا يتطلب مقاربة شمولية وقائية قائمة على الحوار والتأطير المسبق.

## VI. التوصيات

1. **تعزيز آليات الوساطة والحوار** :إرساء قنوات مؤسساتية للتواصل المباشر مع الشباب والفاعلين المحليين، بما يتيح الاستماع للمطالب قبل تحولها إلى احتجاجات عفوية قد تخرج عن السيطرة.
2. **تفعيل دور المجتمع المدني** :إشراك الجمعيات والهيئات الحقوقية في تأطير الاحتجاجات، وتكثيف برامج التوعية حول الطابع السلمي والمسؤول للاحتجاج.
3. **التدبير الاستباقي للأزمات** :اعتماد مقاربة وقائية تشمل الإنذار المبكر، ورصد الدعوات للاحتجاج عبر الوسائط الاجتماعية، مع اتخاذ إجراءات تنسيقية تقلل من المخاطر المحتملة.
4. **ضمان التوازن بين الحق في التظاهر وحماية النظام العام** :الحرص على احترام المقتضيات الدستورية التي تكفل حرية التعبير، مع التصدي الحازم لكل أشكال التخريب والعنف.
5. **جبر الضرر وتعويض المتضررين** :وضع آلية خاصة لتعويض المتضررين من التجار والمواطنين الذين لحقت بممتلكاتهم خسائر جسيمة جراء الأحداث.
6. **تطوير قدرات القوات العمومية** :من خلال توفير تجهيزات وقائية حديثة وأساليب تدبير أمني تقلل من الإصابات، وتسمح بالتدخل الفعّال في أقصر وقت ممكن.
7. **إطلاق حوار شبابي محلي** :إنشاء فضاءات للشباب للتعبير عن آرائهم ومناقشة مطاليبهم بشكل مؤطر ومؤسساتي، لتفادي انتقال الاحتجاجات إلى الشارع بشكل غير منظم.

التوقيعات

| المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان ومعاونية الدشيرة جهة سوس ماسة | المنظمة المغربية لحقوق الانسان و حماية المال العام جهة سوس ماسة | الهيئة الديمقراطية للمواطنة وحقوق الإنسان |
|---|---|---|